وأود، في البداية، لفت انتباه القارىء الى مسألتين هامتين:

الاولى: ان الوثائق التي توفرت لدي لا تغطي كامل جوانب السياسة الاميركية تجاه فلسطين ضمن الاطار الزمني المذكور، خصوصاً ما يتعلق منها بدور الولايات المتحدة في تبني الجمعية العامة لخطة التقسيم، علاوة على ان بعضاً من الوثائق المتوفرة ناقصة؛ فنجد، أحياناً، بعض الوثائق تشير الى أخرى دون ان يكون لـ «الاخرى» أي أثر؛ كما ان محاضر الاجتماعات الرئيسة حول فلسطين، وبالذات تلك التي كانت تجرى في البيت الابيض، وبحضور الرئيس، مجتزأة ولا تأتي الّا على ذكر المسائل الفرعية.

الثانية: هي ان السياسة الاميركية تجاه فلسطين كانت، وما تزال، علاوة على كونها جزءاً من السياسة الخارجية العامة للولايات المتحدة، بخصوصيتها المميزة، فهي، أيضاً، جزء من السياسة الداخلية لكلا الحزبين، الجمهوري والديمقراطي. فنجد احياناً ان الاعتبارات الانتخابية كانت أكبر تأثيراً في الموقف تجاه فلسطين من تقديرات هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الاميركية. ويوجد في النص الكثير من المعالجات لتقارير هيئات عالية المستوى توصلت الى استنتاجات وقدمت توصيات مخالفة لما كان يجرى تنفيذه فعلاً. الا ان الوثائق المتوفرة، على الرغم من النقائص المشار اليها، تعطي صورة واضحة لاطار وتكتيك السياسة الاميركية تجاه فلسطين، بدءاً من انتزاع شرعية دولية للمشروع الصهيوني في فلسطين، مروراً بانشائه، وحتى استقراره، أي كامل عملية ولادة المشروع على ارض الواقع الدولي.

قبل صدور قرار التقسيم

عند اعلان النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنةالخاصة حول فلسطين، التابعة للامم المتحدة، قوبلت هذه النتائج والتوصيات برفض عربي شامل، وبالذات توصية الاغلبية بخصوص تقسيم فلسطين. وكان الوحيد من الحكام العرب الذي وافق على خطة التقسيم هو عبدالله ملك شرق الاردن (Wilson, Evan; *Decision on Palestine,* California: Hoover Institution Press - Stanford University, 1979, p. 110)* الذي اسرّ لأحد الدبلوماسيين اليونان بأنه يخطط لضم الجزء العربي من فلسطين (حسب الخطة المذكورة) الى مملكته. اما الوكالة اليهودية، فقد قبلتها بتحفظ، واعتبرتها «الحد الادنى» المقبول لديها. وكان تحفظها يتركز، أساساً، على الجانب المتعلق بحدود الدولة اليهودية، التي اعتبرتها «ظالمة». واعتبرت بريطانيا ان خطة التقسيم غير عملية وغير منصفة. وفي الولايات المتحدة، اختلفت المواقف، على الصعيد الرسمي، تجاهها. فالبيت الابيض كان «عرّاب» الخطة أصلاً؛ بينما كان بعض دوائر وزارة الخارجية ووزارة الدفاع يعارض خطة التقسيم، أو يميل الى عدم تأييدها، بسبب محاذيرها.

بدأت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها العادية في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، وقررت تشكيل لجنة طوارىء (*ad hoc* committee) من ممثلي جميع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية للنظر في توصيات اللجنة الخاصة. وفي ١٧ ايلول (سبتمبر) اعلن وزير الخارجية الاميركية، جورج مارشال، ان الولايات المتحدة

---

* ويورد ولسون في مصادر كتابه، في الصفحة ٢١٣، ان هناك مصدرين في الملفات الاميركية يشيران الى موقف الملك عبدالله من التقسيم: الاول، رسالة مؤرخة بـ ١٩٤٧/١١/١٥ من غوردون نوكس، وهو احد الدبلوماسيين الملحقين بالوفد الاميركي في الامم المتحدة، الى غوردون مريام، في قسم الشرق الادنى في الخارجية الاميركية، يخبره فيها عن محادثة تمّت بينه وبين عمر الدجاني الذي وصفه بـ «وكيل» شرق الاردن لدى الامم المتحدة؛ وفيها يقول الدجاني، ان الملك عبدالله «متلهف لضم الدولة العربية الى مملكته. وهو، في الحقيقة، بخلاف باقي العرب، لا يعارض التقسيم»؛ والثاني تصريح نسب الى عبدالله نفسه وورد في تقرير من البعثة الدبلوماسية الاميركية في دمشق، بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢١. وجاء في التقرير أن القائم بالاعمال اليوناني في دمشق، وهو معتمد في المنصب ذاته في شرق الاردن، قابل الملك عبدالله الذي «أوضح، بصراحة، انه يخطط لارسال الفيلق العربي الى فلسطين واحتلال أكبر جزء ممكن من القسم المخصص للعرب حسب خطة التقسيم».